انفكاكهما في الحيز ضرورة امتناع تداخل احدهما في الآخر و
لقرب احدهما من الآخر يعني ان امتناع عدم احدهما مع
وجود الآخر لا يتاتى الا ان يكون احدهما قريبا من الآخر قربا
يترتب عليه هذا الامتناع والموجب لهذا القرب ليس
الا علاقة اللزوم لا مجرد المصاحبة الدائمة كما في الجسمين
المفروضين فانها لا توجب هذا القرب قطعا و
لو لا يجوز ان يعقل الباري معدوما او متحيزا بدون ان
يعقل العالم كذلك اي لا يجوز ان يتعقل وجود العالم
بدون الباري وهو ظ وكذا لا يجوز ان يتعقل وجود
الحيز للباري تع ولا يتعقل وجوده للعالم ضرورة كون
العالم متحيزا فلا يكون بين الباري تع وبين العالم انفكاك
في الحيز بالمعنى الذي اعتبره المحققون واما تحقق الانفكاك
بينهما في الحيز بالمعنى الذي قرره من غير التعريف لادخال الجسمين
القديمين في تعريف المتغايرين وهو عدم كونهما متحدين
في الحيز فمما لا مجال له ههنا الا بناء قوله قدس سره على جلي
الانفكاك في الحيز على المعنى الذي قرره المحققون لا على ما زعمه
المغيرون للتعريف لادخال الجسمين القديمين فيه ولذا
لم يعرض الشارح المحقق لادخالهما بهذا الوجه فقال
قلت النقض غير وارد اليه فلا يتوجه عليه قدس سره ما اورد

والحق ان يقال اي لو يجوز ان يتعقل عدم الباري بدون عدم العالم لما عرفت من قوله واجيب عنه انه يجوز تعقل وجود كل منهما بدون الآخر فافهم والحق انه لو فرق بين ما اذا وجد في التعريف ذلك القيد او لا كما يفهم من قوله قلت هذا الجواب آه فافهم م ن رحمه

ما حاصله ان الباري تعالى ينفك عن العالم في الحيز بالمعنى الذي سبق
في ادخال الجسمين القديمين في تعريف المتغايرين وهو عدم
الاتحاد في الحيز و لجواز تعقل كل منهما بدون
وجود الآخر هذا الكلام منه قدس سره مناف لظاهر ما
حققه في حاشية شرح المختصر من انه لا يمكن تصور ارتفاع
الجزء مع بقاء كله بخلاف تصور ارتفاع اللازم مع بقاء
ملزومه فان المراد ههنا هو المتصور دون التصور واما
في الجزء فكلاهما محال والسبب في ذلك هو ان عدم الجزء بعينه
عدم الكل فلا يمكن تصور الانفكاك ضرورة امتناع
تصور الشيء منفكا عن نفسه بخلاف عدم اللازم فانه
مغاير لعدم ملزومه فيمكن تصور الانفكاك بينهما و
وينبغي ان يكون مراد الشيخ من التعريف ذلك وذلك بان
يريد بصحة عدم احدهما مع وجود الآخر عدم استلزام عدمه
عدمه فلا يرد على تعريف الشيخ النقض بخروج الجسمين
القديمين ولا بدخول الجزء والكل والصفة والموصوف
بل انما يلزم النقض عليه بخروج الصانع والعالم وخروج
جميع اللوازم والملزومات وهذا النقض مشترك الورود
على تعريف الشيخ والتعريف الذي غير اليه تعريف الشيخ
فظهر انه لا وجه للتغيير فانه اندفع تلك النقوض فان الاشارة الى العالم
لا وجه للتغيير

وجود

وانما قال بظاهره لانه يجوز ان يقال الكلام على حذف المضاف اي يجواز فرض تعقل وجود كل منهما بدون الآخر وفيه انه ح لا نقض بالجزء والكل لعدم جواز التعقل فافهم م ن رحمه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)